المعضلـــــــــة اللبنانيـــــــــة

ان المجتمع اللبناني في اوضاعه الراهنة لفي اشد الحاجة — كما يحتاج جسم الانسان الى معاينة دقيقة لاكتشاف ما فيه من امراض — الى دراسة موضوعية من اجل استنباط طريقـــــة موآتية صالحة لانقاذه •

ان النظرية الرسمية ترد الحروب التي تآكلت لبنان ، الى مستوردات من بعض الـــدول الاجنبية التي وجدت فيه ميدانا فسيحا للتصارع للهيمنة على منطقة الشرق الاوسط الشديدة الحساسية • غير ان السيد شارل هيرنو وزير الدفاع الفرنسي ، صرح ، في اعقاب زيـــــارة قام بها الى الجنود الفرنسيين في بيروت ، بان ما يجرى في لبنان انما هو في الحقيقة " حـــرب اهلية " •

والواقع ان هذه الحرب ليست " اهلية " بالمعنى المتعارف ، عادة ، عليه ، اى صراع تتواجه فيه احزاب وفئات سياسية متخاصمة — بل انها سلسلة صراعات بين طوائـــــف دينية مختلفة • تلك حقيقة تستخلص من نظرة مبسطة الى ما يجرى ، في هذه الفـــــترة من احداث • ومما لا ريب فيه ان تدخلات اتت من الخارج لتخالطها وتنكأ الجراح المفتوحة • ولكن اليس هذا مصير اى فرد ومجتمع نخرتهما الامراض الداخلية ، فكان من المحتوم ان يتعرضا للامراض الوافدة من الخارج •

لا بد اذا من الاعتراف بان اسباب مأساتنا الحاضرة تكمن في اعتلال بنيتنا الداخلية ، هذه البنية التي نطلق عليها تجاوزا اسم " الشعب اللبناني "

من هنا يبدو ان هذا الشعب يفتقد العامل الجوهرى لاى تماسك وطني في بنيتـــه ، تماسك لا يمكن ان يتحقق الا في الحد الادنى من التجانس • ذلك ان اللبناني فـــــي اوضاعه الحاضرة لا وجود له ولا عيش كمواطن ، الا من خلال طائفة من الطوائف (الدينية) المعترف بها رسميا ، والتي عليه ان ينتسب اليها وجوبا حتى يسمح له قانونيا ، بان يولـــد ويتزوج ويمارس حقوقه المدنية ، وان يموت ويدفن • انه نظام سياسي ذو طبيعة طوائفيـــة يولد ما يسمي " الطائفية " •

ان الطوائف المعترف بها رسميا ، في لبنان خمسة عشرة طائفة : احدى عشـــــر مسيحية وثلاث اسلامية وواحدة يهودية • منها ست رئيسية تقود الشؤون العامـــــــة : ثلاث مسيحية ، المارونية ، الارثوذكسية والكاثوليكية • وثلاث اسلامية ، السنية والشيعيـــة والدرزية • وهذه الطوائف الست حسب كاتب اميركي هي " الطوائف الزعيمة "

بالرغم من الشعارات السياسية الشفافة التي تتلبسها الاحزاب والفئات المتصارعـــة فاننا نتبين ، لدى كل منها ، بوضوح ، الجذور الطائفية العميقة التي تتجسد في امانيهـــم وميولهم وطموحاتهم • ان كلا من هذه الطوائف صغيرها وكبيرها ، بلا استثناء ، تمثـــل كيانا ذا طاقة ، لا يمكنها معه بفعل قوة دافعة تحركها ان تتخلى عن عدائيتها للطوائـف

الاخرى ، وبالتالي ، الا ان تكون منغلقة على ذاتها ، بالنسبة للمجموع • وفي زمن الازمات ، ايا كانت درجة المخاوف التي تثور في النفوس ، فان الجهود المبذولة للحفاظ على التوازن بين الطوائف ، تهتز وتدخل في مرحلة من عدم الاستقرار فتتحول الطائفية التي متفجرات اجتماعية مدمرة •

من هنا ، علينا ان نعترف بصراحة ، ان هذا النظام القائم على الطائفية هو المسبب للاضطرابات التي تهدد ، باستمرار ، وجود لبنان كدولة •

ولإن بقي لنا وسط هذه الفوض التي تتخبط فيها النفوس ، باقرة من امل ، فانما نستمدها من مجموعة اصوات ترتفع معبرة الحقيقة المأساوية التي تعيشها كل طائفة لاسباب ترتبط بوجود كل منها — ترتفع لتتفق على ان الضرورة الملحة تفرض الحفاظ على وحدة لبنان ترابا ودولة وعلى تلافي تجزئية ، وذلك بتوسل واحدة من الصيغ المطروحة عامة الفيدرالية ، الكونفدرالية ، الكانتونية الخ ، علما بان ايا من هذه الصيغ لا يمكن الا ان تؤدي الى التقسيم الواقعي المبشر ، حتما ، بالانفصام القانوني •

اننا نتساءل عن حل يمكن ان نفكر فيه لمواجهة القوى الجهنمية التي تجر لبنان الى هوة التفتت النهائي ؟

وبعد التفكير العميق لا نرى الا ثلاث طرق يمكن اتخاذها في محاولات لايجاد حل ما •

١ — الطريقة الاولى

العلمانية التي تغرى كثيرا من العقول المتعطشة الى الحرية والتحديث ، ولكن هذا الاصطلاح — اى العلمانية — غير دقيق في لبنان ، لان الدستور اللبناني لا يربط الدولة بدين معين او باى من مؤسسات هذا الدين •

في الغرب كانت العلمانية وليدة حركة مدنية انتهت ، بصيغة او باخرى ، الى فصل الكنائس عن الدولة • اما في لبنان ، فهذا الفصل قائم • والمطالب ترمي الى تحرير الفرد ، بما هو مواطن ، من التزامه الانتساب الحتمي الى طائفة من الطوائف الرسمية • من هنا يأتي المطلب المزمن الذى يردده المسلمون لالغاء ما يسمونه الطائفية السياسية • الا انهم يتجاهلون ان الطائفية كل لا يتجزأ وان فيها تتجمع كل العوامل الفاعلة في نفسية اللبناني • وان القضية الاساسية انما هي تحرير الانسان اللبناني من غل طائفته وبالتالي رفع العوائق التي تعطل ولاءه لوطنه • وفي الحقيقة ان العمل على تحريره من كل هذه العوائق لا يقتصر على الغاء الطائفية السياسية ، بل يتجاوز ذلك الى الغاء الطائفية في جميع وجوهها

وفي كل الميادين ، وخاصة المتخالف من الاحوال الشخصية • فالطائفية ، ولاسباب بدهية ، هي " عقلية " وانه لا بد لكسر حدتها ، ربثما يستطاع اقتلاعها ، من ان تشن عليها حرب شاملة • ولكننا نعلم ان المسلمين يقاومون بشدة بل بضراوة ، فكرة نظام مدني للاحوال الشخصية ولو كان اختياريا ، وقد لا يكون الاكليروس المسيحي وفئات عريضة من المسيحيين اقل معارضة من المسلمين ، اذا ما طلب اليهم ان يقولوا كلمتهم في مثل هذا الاحتمال •

ان هذه الطريقة الاولى يمكن ان ترضي رغبات كثيرة شرط ان تسلك بمنهجية وتدريجيا ، وعلى اساس دراسات موضوعية متينة • لكن علينا ان نعترف بانها طريقة محكوم عليها بالبقاء طويلا في نطاق التمنيات • فالتاريخ لم يذكر لنا قط في صفحاته ان جماعات كانت تتمتع بسلطات رفيعة وامتيازات غير عادية قد اقدمت ، بمحض ارادتها ، على التنازل عنها •

ان ثمة طريقتان اضافيتان تبدوان قابلتين ، عمليا ، للتحقيق وذلك رتباطهما بالواقع الطائفي •

٢ — الطريقة الثانية

مستوحاة من سياسة الامر المكتسب ، والاسواء في الواقع : العمل على تنظيم الطائفية في الدولة وادارتها ، واعطائها شرعية دستورية على ان يؤخذ في الاعتبار حقوق جميع الطوائف ، بالنسبة الى اهميتها العددية • في اقل الايمان ، هذه وسيلة لاستعادة السلام واسكات الاصوات الصارخة دوريا ، معبرة عن الغبن والمطالب المحقة او المزعومة •

ان العمل بهذه الصيغة يتطلب ، طبعا ، حوارا شاقا يؤدي الى اتفاق او ، حسب التورية التي تستعملها بعض الدول الاجنبية وحتى العربية ، الى " وفاق وطني " تكون مصلحته تدعيم البناء الطائفي الفسيفسائي الذي تتكون منه حاليا الدولة ومصالحها الادارية • ولكن مع الفارق ، ان هذا البناء يصبح ، لولوزمن ، في منجى عن الخلافات والازمات •

٣ — الطريقة الثالثة

من شأنها الاسهام في توجيه الدولة والمجتمع نحو الغاء الطائفية في شكلها الراهن ، بحصرها بوحدتين دينيتين فقط ، والواقع ان تحت العدد المتراكم من الطوائف يبرز خط رئيسي يفصل بين المسيحيين ككل والمسلمين كذلك ككل •

ان المقصود في هذه الحالة • ان ناخذ في الاعتبار هذا الخط الفاصل ، وان نجمع كلا من جناحي " الشعب اللبناني " في وحدة منفصلة عن الاخرى ، فيتاح ، عندئذ لكل من الوحدتين ان تتطور ، خاضعة لدوافع وثوابت وخاصة بكل منهما •

وبذلك تتمكن الطائفة المسيحية من التمتع بكامل حريتها لتحقيق امنياتها العلمانية في جميع الحقول — هذا اذا كانت تريد حقا تحقيق العلمانية — فتوزع الوظائف ، عندئذ على اساس الكفاية فقط ، وبمعزل عن الانتساب الطائفي • والعملية نفسها يمكن ان تحصل ضمن الوحدة الاسلامية — شرط ان يقبل السنة والشيعة والدروز الذوبان فيها لينعكس على المؤسسات والتشريعات المتعلقة بالاحوال الشخصية • فمن التعددية الطائفية ترتفع الدولة مرتبة الى الشكل الثنائي ، مع العلم بان كل هذا يجب ان يترافق مع تعديل الدستور • فالمرونة الفائقة التي يتميز بها الدستور اللبناني تجعله سهل الاستجابة للتعديل خصوصا انه ، باستثناء المادة ٩٥ المؤقته ، لا يتضمن اي نص دستوري يلزم الدولة ، بالنسبة للنظام السياسي والحياة العامة ، الخضوع لمستوجبات النظام الطائفي •

وبهذا يبدو لنا ان لبنان يستطيع بفضل احد هذه الاقتراحات تخطي الكارثة ذات الوجوه المتعددة ، المنقضة على ابنائه من دون تمييز بين المذاهب والاديان •

الدكتور ادمون ربـاط

٤ كانون الثاني ١٩٨٤